

«تعقبات الإمام الذهبي على الإمام العقيلي في كتابه

«ميزان الاعتدال في نقد الرجال» .. دراسة نقدية.

«من حرف الألف إلى نهاية حرف الدال»

دكتور / عبيد حسن حسن

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين - بالقاهرة

جامعة الأزهر الشريف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم أما بعد ... فقد درج أهل العلم جيلا بعد جيل على الاستفادة من جهود من سبقهم من العلماء، إما بالشرح، أو التلخيص، أو التتكير، أو التعقب، أو الإستدراك والتذييل. ولتعقبات العلماء على بعضهم فوائد علمية جلية؛ إذ بها يصوب الخطأ، ويزال اللبس، ويرفع السهو، فيكمل بنیان العلم ويستقيم عوده، وينقى مما اعتراه من أوهام أو أغلاط لا ينفك عنها البشر.

وقد كان للإمام الذهبي نصيبا وافرا من إثراء هذه المسيرة العلمية بكثير من التعقبات المنهجية الجلية التي حرّكت في داعية البحث لدراسة بعضا من تعقباته على الإمام العقيلي - رحمهما الله تعالى - في كتابه: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، فقد وافقه في مواطن كثيرة ربت على (٤٧١) موضع، وتعقبه في مواطن ليست بالقليلة أيضًا بلغت المائة، فقامت في هذا البحث بدراسة مجموعة منها وفق منهج الدراسات الحديثة.

وفي الختام أسأل الله أن يقبل مني مساهمتي المتواضعة تلك، وأن يوفقني فيها للصواب، وأن يحشرني بسببها في زمرة العلماء والصالحين، فالمرء مع من أحب وإن لم يكن مثلهم، قضى بذلك نبينا وحبیبنا وشفیعنا - صلى الله عليه وسلم، وإني - والله - أحبُّ الله تعالى، وأحبُّ دينه، وأحبُّ رسوله، وأحبُّ سنته وصحابته وآل بيته، وعلماء شريعته الكرام، فلا تحرمني اللهم من صحبتهم، ولا من برکتهم في الدنيا والآخرة.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

الباحث

خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة، قسمين، وخاتمة، وفهرس:

القسم الأول الدراسة النظرية: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان معنى التعقبات.

المطلب الثاني: منهج الباحث في دراسته.

المطلب الثالث: التعريف الموجز بالإمامين الذهبي، والعقيلي

وأما القسم الثاني فيشتمل على «الدراسة التطبيقية المتعلقة بالتعقبات»:

ويتضمن (عشرة ١٠) تعقبات للإمام الذهبي على الحافظ العقيلي.

الخاتمة والنتائج. الفهارس.

القسم الأول: الدراسة النظرية

المطلب الأول: بيان معنى التعقبات: التعقبات جمع مفرده التَعَقُّبُ، ويدور معناه حول:

التتبع والإقتفاء: قال الخليل: تَعَقَّبْتُ مَا صَنَعَ فَلَان: أَي تَتَبَعْتُ أَثْرَهُ (١).

وقال ابن منظور: وَتَعَقَّبَ الْخَبَرَ: تَتَبَعَهُ. (٢). وقال ابن فارس: وَتَعَقَّبْتُ مَا صَنَعَ فَلَانٌ، أَي تَتَبَعْتُ أَثْرَهُ. (٣).

والتعقب بمعنى التعقيب أي: الإلتفات، والعطف، والرجوع، والإنتظار، ومنه قوله تعالى: {وَلَىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ} [النمل: ١٠]، أَي لَمْ يَعْطِفْ. وَالتَّعَقُّبُ، غَزْوَةٌ بَعْدَ غَزْوَةٍ. (٤).

والتفحص والتدبر والنظر مرة بعد مرة؛ لبيان الصواب، وإصلاح الخطأ:

قال ابن منظور: يُقَالُ: تَعَقَّبْتُ الْأَمْرَ إِذَا تَدَبَّرْتَهُ. وَالتَّعَقُّبُ: التَّدَبُّرُ، وَالنَّظَرُ ثَانِيَةٌ. وَيُقَالُ: لَمْ أَجِدْ عَنْ قَوْلِكَ مُتَعَقِّبًا أَي رُجُوعًا أَنْظَرَ فِيهِ أَي لَمْ أُرْخِصْ لِنَفْسِي التَّعَقُّبَ فِيهِ، لِأَنْظَرَ آتِيَهُ أَمْ أَدَعَاهُ (٥).

وقال صاحب «معجم لغة الفقهاء»: التعقيب: من تعقب، ما يثبته بعد التتبع؛ لإصلاح خطأ أو سد خلل (٦).

والكلام يأتي بعده آخر لنقضه وردة وإبطاله.

قال أبو حيان: الْمُعَقَّبُ الَّذِي يَكُرُّ عَلَى الشَّيْءِ فَيَبْطُلُهُ، وَحَقِيقَتُهُ الَّذِي يُعَقِّبُهُ أَي: بِالرَّدِّ وَالْإِبْطَالِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ: مُعَقَّبٌ، لِأَنَّهُ يُقْفِي غَرِيمَهُ بِالِاقْتِضَاءِ وَالطَّلَبِ. (٧).

وطلب العثرة، جاء في «التعريفات الفقهية»: يُقَالُ: تَعَقَّبَهُ: إِذَا طَلَبَ عَوْرَتَهُ أَوْ عَثْرَتَهُ، وَتَعَقَّبَ عَنِ الْخَبَرِ: إِذَا شَكَّ فِيهِ وَعَادَ لِلسُّؤَالِ عَنْهُ. (٨).

(١) العين: (١/١٨٠)، ومقاييس اللغة: (٤/٧٩).

(٢) لسان العرب: (١/٦١٩)، و«المحكم والمحيط الأعظم»: (١/٢٤٣).

(٣) مقاييس اللغة لإبن فارس: (ج/٤ ص ٧٩)

(٤) مقاييس اللغة لإبن فارس: (ج/٤ ص ٧٩)

(٥) لسان العرب: (١/٦١٩)، والمحكم والمحيط الأعظم: (١/٢٤٣).

(٦) معجم لغة الفقهاء: (ص: ١٣٦).

(٧) البحر المحيط: (ج/٦ ص ٤٠٢)

(٨) التعريفات الفقهية: (ص: ٥٩).

فخلص مما سبق أن التعقب يدول حول: التتبع والإقتفاء، و بمعنى:الإلتفات ، والعطف،والرجوع ،والإنتظار، و بمعنى:التفحص والتدبر والنظر مرة بعد مرة؛ لبيان الصواب، وإصلاح الخطأ، و بمعنى:الكلام يأتي بعده آخر لنقضه ورده وإبطاله، وبمعنى: طلب العثرة.

ومن الألفاظ التي تقترب من التعقب في المعنى كلمة «الإستدراك» ، ذلك أن كليهما لإصلاح خلل، أو دفع زلل؛ حيث إنَّ الاستدراك في اللغة: طلب تدارك السامع، وفي الاصطلاح: رفع توهم نشأ من كلام سابق. (١).

وعرّف المناويُّ الاستدراك بأنه: تعقيب الكلام برفع ما يوهم ثبوته (٢).

التعقب في الإصطلاح: لم يعتني العلماء السابقون بتعريف التعقب وإنما كان واقعا ممارسا في تصانيفهم،ويمكننا أن نصوغ تعريفا من خلال المعاني اللغوية مع ملاحظة تطبيقات الأئمة في كتاباتهم فنقول: التعقب هو: التتبع لكلام الغير وتفحصه والنظر فيه بتدبر، وموازنتها بأقوال النقاد الآخرين، بغية الوصول إلى حكم صحيح .

المطلب الثاني: (منهجي في هذا البحث)

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي النقدي، على التفصيل الآتي:

١- صدّرتُ بمقدمة تتحدث عن التعقبات .

٢- ترجمت للحافظ الذهبي ترجمة مختصرة، وكذا للحافظ العقيلي من خلال الكتب المتخصصة في ذلك.

٣- استعرضت كتاب: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» كاملاً، وسجلت تلك التعقبات على سبيل الاستيعاب، ثم إكتفيت بما ورد من حرف «الألف إلى حرف الدال».

٤- استعرضت كتب الذهبي الأخرى؛ مثل: «المغني في الضعفاء»، و«السير»، و«الكاشف»، و«تذكرة الحفاظ»، و«تاريخ الإسلام»، و«ذكر من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث»، وغيرها من كتبه رحمه الله للموازنة بين قوله في «الميزان» على الراوي محل الدراسة، وأقواله في الكتب الأخرى عليه.

(١) التعريفات: (ص: ٢١)، والكليات: (ص: ١١٥).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف: (ص: ٤٨).

٥- اعتنيت بمراجعة كتب الحافظ ابن حجر العسقلاني التي تناولت تراجم الرواة المترجم لهم في هذا البحث؛ خاصة «لسان الميزان»، و«تهذيب التهذيب»، «وتقريب التهذيب»، وغيرها من كتبه المفيدة، التي أفدت منها جداً.

٦- ترجمت للرواة ترجمة وافية بحسب ما اطلعت عليه من كتب التراجم والطبقات والكتب المساعدة في بيان أحوال الرواة؛ والغرض من ذلك الوصول إلى تحرير القول في الراوي، والنظر في حاله للحكم على صحة قول العقيلي أو الذهبي أو خلاف ذلك بحسب ما تُظهر النتائج.

المطلب الثالث: ترجمة موجزة للإمام الذهبي، والإمام العقيلي:

أولاً: ترجمة موجزة للإمام الذهبي:

أ: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو الإمام العلامة المتقن الحافظ المتقن المؤرخ المقرئ المعدل شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي التركماني الأصل، ثم الدمشقي^(١).

ب: مولده: ولد الإمام الذهبي في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وست مئة (٦٧٣هـ).

ج: رحلاته في طلب العلم: حال بر الإمام الذهبي بوالده من إكثاره من الرحلة في طلب العلم غير أنه مع هذا رحل إلى بفاع عديدة فكانت داخل البلاد الشامية، حيث تشير المصادر إلى أن أول رحلة له كانت إلى بعلبك سنة (٦٩٣ هـ). ثم رحل بعد ذلك إلى حلب، وحمص، وحمّاة، وطرابلس، والكرك، والمعرّة، وبصرى، ونابلس، والرملّة، والقدس، وتبوك. وكانت رحلته إلى البلاد المصرية من أبرز رحلاته^(٢).

هـ: شيوخه: سمع الذهبي من أكثر من ألفي شيخ، وأجازه قريب من ألف شيخ؛ من أشهرهم: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، وتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم المعروف بابن تيمية الحراني وقاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق، وغيرهم كثير.

(١) ينظر: الوافي بالوفيات (١١٤/٢)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: (٨٩٤/٦٦/٥).

(٢) ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٧٠٢/١٥).

و: تلاميذه: كون الإمام الذهبي مدرسة علمية خرجت الكثير من طلابه من أشهرهم: تلميذه صلاح الدين الصفدي ، والتاج السبكي، والبرزالي، والعلائي، وعماد الدين ابن كثير، وابن رجب وخلائق من مشايخه ونظرائه.

ز: مناصبه العلمية: تقلد الإمام الذهبي - رحمه الله - عدة مناصب علمية؛ منها: مشيخة دار الحديث بترية أم الصالح، وكانت من أكبر دور الحديث بدمشق سنة: ٧١٨هـ^(١)، مشيخة دار الحديث الظاهرية بدمشق سنة: ٧٢٩هـ^(٢)، ومشيخة دار الحديث بالمدرسة النفيسية بدمشق سنة: ٧٢٩هـ^(٣)، ومشيخة الحديث في دار الحديث والقرآن التنكزية بدمشق سنة: ٧٢٩هـ^(٤).

ح: تصانيفه: خلف الإمام الذهبي ارثا علميا كبيرا ومتوعا تجاوز المئات من الكتب، ومن أهمها:

١- «ذكر من تكلم فيه وهو موثق، أو صالح الحديث».

٢- «ميزان الاعتدال».

٣- «سير أعلام النبلاء». وغيرها من الكتب كثير جداً^(٥).

ك: وفاته: توفي الإمام الذهبي بترية أم الصالح ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة قبل نصف الليل سنة ٧٤٨ هـ عن عمر يُقارب خمسة وسبعين عاماً، ودفن بمقابر باب الصغير، وحضر الصلاة عليه جملة من العلماء كان من بينهم تاج الدين السبكي^(٦)، وقد رثاه كثير من تلاميذه؛ منهم صلاح الصفدي^(٧) والتاج السبكي^(٨)، وغيرهما.

(١) البداية والنهاية: (٨٨/١٤) دار الفكر.

(٢) المصدر نفسه: (١٤٣/١٤) دار الفكر.

(٣) الوافي بالوفيات: (١٦٦/٢).

(٤) البداية والنهاية: (١٨٤/١٤).

(٥) للوقوف على حصر لمؤلفات الإمام الذهبي يراجع: المصنفات التي تكلم عليها الإمام الذهبي نقداً أو ثناءً " للشريف السلفي إبراهيم الهاشمي الأمير حفظه الله وأسكنه الفردوس الأعلى، والكتاب مطبوع في مجلدين في مكتبة المنتبي / الدمام ومؤسسة الريان / بيروت سنة ١٤٢٤ هـ

(٦) طبقات الشافعية الكبرى: (١٠٥/٩ - ١٠٦).

(٧) الوافي بالوفيات: (١٦٥/٢).

(٨) طبقات الشافعية الكبرى: (١٠٩/٩ - ١١١).

ثانياً: ترجمة موجزة للإمام العقيلي:

أ- اسمه ونسبه ونسبته وكنيته:

هو الإمام، الحافظ، الناقد، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العقيلي الحجازي^(١).

والعقيلي- بضم العين المهملة وفتح القاف- نسبة إلى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر^(٢).

ب: ولادته، ووفاته: لم تذكر مصادر ترجمته السنة التي ولد فيها، وإنما إكتفت بذكر سنة الوفاة وذلك في شهر بيبع الأول، من سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة من الهجرة النبوية المباركة^(٣). بمكة المكرمة. ^(٤).

ج: رحلاته في طلب العلم: شد الإمام العقيلي الرحال لآلى كثير من البلدان في طلب الحديث منها: رحلته إلى الري^(٥)، ثم إلى قزوين^(٦)، وبغداد^(٧)، والبصرة^(٨)، وواسط^(٩)، وصنعاء^(١٠)، وغيرها الكثير.

د: شيوخه: بلغ عدد شيوخ الإمام العقيلي في كتابه الضعفاء اربعمائة واثنين وتسعين شيخاً، منهم: عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن يحيى بن منده، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، وغيرهم^(١١).

(١) العبر: (ج٢/ص ١٧) سير أعلام النبلاء (ج١٥/ص ٢٣٦/ترجمة: ٩٣)، وتذكرة الحفاظ (ج٣/

ص ٣٦)، وطبقات الحفاظ للسيوطي: (ص ٣٤٨/ترجمة: ٧٨٤)، والأعلام للزركلي: (ج٦/ص ٣١٩)

(٢) الأنساب (٢٢/٩)

(٣) الإعلام بوفيات الأعلام: (ج١/ص ٢٢٢)

(٤) العبر: (ج٢/ص ١٧)

(٥) الضعفاء الكبير: (ج٣/ص ٢٩٢/١٢٩٤)

(٦) المصدر السابق: (ج١/ص ١٩٦/ترجمة: ٢٤٨)

(٧) المصدر السابق: (ج٣/ص ١٣٥/ترجمة: ١١١٩)

(٨) المصدر السابق: (ج٤/ص ١٩١/ترجمة: ١٧٦٨)

(٩) المصدر السابق: (ج٤/ص ١٧٠/ترجمة: ١٧٤٣)

(١٠) المصدر السابق: (ج٤/ص ٣٩٥/ترجمة: ٢٠١٥)

(١١) سير أعلام النبلاء (ج١٥/ص ٢٣٦/ترجمة: ٩٣)، وتذكرة الحفاظ (ج٣/ص ٣٦)

هـ: تلاميذه: كان الإمام العقيلي مدرسة علمية نقدية خرجت الكثير من طلاب العلم من : أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي، ويوسف بن الدخيل المصري، وأبو بكر بن المقرئ، وغيرهم. (١).

و: تصانيفه: نسب أهل العلم للإمام العقيلي مجموعة من التصانيف منها:

- معرفة الصحابة، وقد عزى الحافظ ابن حجر في مواضع كثيرة من "الإصابة" (٢).
- له كتاب "العلل" ذكره العقيلي نفسه في ترجمة (الهيثم بن الأشعث) - بعد أن ذكر حديثاً من طريقه -: وفيه اختلاف واضطراب سنأتيه على تمامه في كتاب "العلل" إن شاء الله. (٣).

- كتاب "الجرح والتعديل" نسبه له الذهبي في "العبر". (٤).

- كتاب "أصبهان" ذكره أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٥).

وفاته: مات - رحمه الله - في شهر بيع الأول، من سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة من الهجرة النبوية المباركة (٦). بمكة المكرمة. (٧).

(١) سير أعلام النبلاء (ج ١٥/ص ٢٣٦/ترجمة: ٩٣)،

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة: (ج ١/ص ٨٦)

(٣) الضعفاء " (٤/٣٥١)

(٤) العبر: (ج ٢/ص ١٧)

(٥) تاريخ أصبهان " (١/٢٥٢)

(٦) الإعلام بوفيات الأعلام: (ج ١/ص ٢٢٢)

(٧) العبر: (ج ٢/ص ١٧)

القسم الثاني: التعقبات.

التعقب الأول : أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَاءَ، اللُّؤْلُؤِيُّ (١) الْأَحْمَرُ، كُوفِيٌّ.

قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَحْمَرُ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ.

تكلم فيه، ولم يترك بالكلية، وأما العقيلي فاتهمه. (٢).

اختلف الأئمة النقاد في أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ الْأَحْمَرُ على قولين:

القول الأول: توثيقه: نقل ابن حجر عن محمد بن أبي عمر، قال: «كان أبان من أحفظ

الناس بحيث إنه يرينا كتابه فلا يزيد حرفاً مات على رأس المئتين» (٣).

القول الثاني: تضعيفه وقال بهذا جماعة من أهل العلم:

ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «النَّقَاتِ» وَقَالَ: «كُوفِيٌّ، يَرُوي عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، رَوَى عَنْهُ أَهْلُ

الكوفة، يخطئ ويهم». (٤). وقال الأزدي: «لا يصح حديثه» (٥). يعني حديث عرض

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نفسه على القبائل كما ذكر الذهبي في موضع

آخر (٦)، وليس على الإطلاق، وقال الإمام الذهبي: «تكلم فيه ولم يترك بالكلية وأما

العقيلي فاتهمه» (٧). وقال في الديوان: «تكلم فيه» (٨). وقال في المغني: «تكلم فيه

ولم يترك» (٩)

وقد نفى الحافظ ابن حجر ما نقله الذهبي عن العقيلي قال: «ولم أر في كلام العقيلي

ذلك وإنما ترجم له وساق من طريق أحمد بن محمد بن أبي نصر السكوني عنه، عن

أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس حدثني علي بن أبي طالب أن النبي صَلَّى

الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عرض نفسه على قبائل العرب ... الحديث بطوله»، ونقل قول العقيلي:

(١) اللؤلؤي بضم اللامين بينهما واو ساكنة وفي آخرها واو ثانية هذه النسبة لجماعة يبيعون اللؤلؤ. للباب

في تهذيب الأنساب (٣/ص ١٣٥)

(٢) ميزان الاعتدال: (ج ١/ص ١٣/٥٣)

(٣) لسان الميزان: (ج ١/ص ٢٢٦/ترجمة: ١٨)

(٤) النقعات لابن حبان: (٨/ص ١٣١/ترجمة: ١٢٥٨١)، وقد تصحف في المطبوعة إلى "تغلب"

(٥) ميزان الاعتدال: (١/ص ١٣/٥٣)

(٦) ميزان الاعتدال: (ج ١/ص ١٣٥/ترجمة: ٥٤٢)

(٧) ميزان الاعتدال: (ج ١/ص ٥٣/ترجمة: ١٣)

(٨) ديوان الضعفاء: (ص ١٢/ترجمة: ١٣٥)

(٩) المغني في الضعفاء: (١/ص ٧/ترجمة: ٨)

ليس له أصل، ولا يروى من وجه يثبت إلا ما رواه داود العطار، عن ابن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر بخلاف لفظ أبان ودونه في الطول(١).
 هكذا ذكر الحافظ ابن حجر، والموجود في مطبوع ضعفاء العقيلي قال: « ليس لهذا الحديث أصل، ولا يروى من وجه يثبت إلا شيء يروى في مغازي الواقدي وغيره مرسلًا »(٢).

كما ترجم له جماعة من أهل العلم ولم يذكرو فيه جرحاً ولا تعديلاً من ذلك:

- ذكره ابن قُطُوبُغَاً مقتصرًا على ذكر كلام ابن حبان، والذهبي، وابن حجر فيه(٣).
 - وذكره الصفدي، ووصفه بالشيعي كما زاد في مسماه: « أبان بن عثمان بن زكرياء اللؤلؤي »، ثم قال: « ذكره أبو جعفر الطوسي في أخبار مصنف الإمامية قال أصله الكوفة كان يسكنها تارة والبصرة تارة ... وأكثرُوا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام ... وما عرف من مصنفاته إلا كتاب جمع فيه المبتدأ والمبعث والمغازي والوفاء والسقيفة والردّة »(٤).
 - وذكره الفيروز أبادي، وقال: « أخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى، ومحمد بن سلام الجمحي ووله عدة تصانيف »(٥).
- ومما سبق يتضح لنا أن ما نسبته الذهبي للعقيلي من نسبة أبان إلى التهمة لا يستقيم، وذلك من وجوه:

الأول: أن العقيلي لم يصرح بنسبة أبان إلى التهمة كما هو موجود بين أيدينا، وقد نفى الحافظ ابن حجر هذا كما سبق النقل عنه.
 الثاني: لعل الإمام الذهبي استتبط اتهام العقيلي لأبان من ذكره لحديث في ترجمته، وذكر أن الحديث لا أصل له، فحمل هذا على التهمة بالكذب، وهذا لا يستقيم مع عبارة

(١) لسان الميزان (١/ص ٢٢٦/ترجمة: ١٨)

(٢) ضعفاء العقيلي (١/٣٧/٢١)

(٣) التفات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢/١٣٩/٩١٣)

(٤) الوافي بالوفيات (٥/ص ٢٠٠)

(٥) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص ٥٦)

العقبلي فهي تفيد ضعف الحديث لا الحكم بوضعه كما يظهر من الإستثناء المذكور في العبارة (١).

الثالث: أن الوصف بالتهمة قد يكون له وجه في حال الإنفراد، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر، قال: « أو تهمته بذلك: بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة ، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهذا دون الأول» (٢).

وأبان بن عثمان لم ينفرد بالحديث كما سيظهر من تخريجه (٣). كما أن لم يعرف بالكذب في كلامه بل قد نقل ياقوت في معجم الأدياء ما يفيد نقيض هذا، قال: «وأكثرها الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام» (٤) فلو كان يكذب في كلامه ما أكثر من النقل عنه.

(١) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مقدمته على كتاب (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) لعلي القاري (ص ١٧ - ص ٢٤) : (قولهم في الحديث (لا أصل له)، له إطلاقات متعددة أجزأها فيما يلي : أ- تارة يقولون : هذا الحديث لا أصل له، أو : لا أصل له بهذا اللفظ، أو : ليس له أصل، أو : لم يوجد له أصل، أو : لم يوجد، أو نحو هذه الألفاظ، يريدون بذلك أن الحديث المذكور ليس له إسناد يُقْبَلُ به. قال الحافظ السيوطي في (تدريب الراوي- ص ١٩٥) في أواخر النوع الثاني والعشرين: (قولهم : هذا الحديث ليس له أصل، أو : لا أصل له، قال ابن تيمية : معناه ليس له إسناد). ب- وتارة يقولون في الحديث المسند : هذا الحديث لا أصل له، يعنون به أنه موضوع مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو على الصحابي أو التابعي الذي أسند قوله إليه، وذلك بأن يكون للحديث سند مذكور ولكن في سنده كذاب أو وضاع أو دلالة صريحة أو قرينة ناطقة بكذب المنقول به، فقولهم فيه حينئذ : لا أصل له، يعنون به كذب الحديث، لا نفي وجود إسناد له. ج- وحيناً يقولون : هذا الحديث لا أصل له في الكتاب ولا في السنة الصحيحة ولا الضعيفة، يعنون بذلك أن معناه ومضمونه غريب عن نصوص الشريعة كل الغرابة، ليس فيها ما يشهد لمعناه في الجملة. د- وتارة يقولون هذا الحديث لا أصل له في الكتاب ولا في السنة الصحيحة، يعنون أن معناه وما يتضمنه لفظه لم يرد في القرآن الكريم ولا في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فالنفي منهم في هذا متوجه إلى نفي ثبوت مضمون الحديث في نصوص الشريعة الثابتة لا الضعيفة. والتمييز بين هذه الإطلاقات يعرفه أهل الممارسة، ويعرف أيضاً بالقرائن.

(٢) النزهة (ص/٢٢٥)

(٣) سيأتي بعد الوجه الثالث.

(٤) معجم الأدياء (١/ص ٣٩)

الرابع: أن من أئمة الفن من حسن الحديث من طريق أبان كما صنع الحافظ ابن حجر في الفتح، قال: «أخرج الحاكم، وأبو نعيم، والبيهقي في الدلائل بإسناد حسن عن ابن عباس، حدثني علي بن أبي طالب قال: لما أمر الله نبيه أن يعرض نفسه على قبائل العرب خرج وأنا معه وأبو بكر إلى منى حتى دفعنا إلى مجلس من مجالس العرب ... الحديث». (١)

تخريج حديث أبان بن عثمان:

قال العقيلي: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّاقِدُ قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ السُّكْرِيُّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ الْأَحْمَرِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَضَ نَفْسَهُ عَلَى قِبَائِلِ الْعَرَبِ. . .» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ وَلَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ، وَلَا يُرْوَى مِنْ وَجْهِ يَنْبُتُ إِلَّا شَيْءٌ يُرْوَى فِي مَغَازِي الْوَأَقِدِيِّ وَغَيْرِهِ مُرْسَلًا.

أخرجه السمعاني في الأنساب في (١/ص ٣٢) من طريق عبد الكريم بن الهيثم بن زياد العاقولي، وأحمد بن السري بن سنان، وهذا لفظ أحمد قال ثنا إسماعيل بن مهران السكوني، حدثني أحمد بن محمد بن ابى نصر السكوني، حدثني أبان بن عثمان الأحمر، عن أبان بن تغلب عن عكرمة، عن عبد الله بن عباس حدثني علي بن أبي طالب رضى الله عنه ... وذكر الحديث الذي دار بين أبو بكر والقوم من ربيعة ثم محاجة أبو بكر لهم، وحكاية الغلام منهم الذي جادل أبا بكر في نسبه، ثم أشار قصة عرض النبي صلى الله عليه وسلم نفسه على القبائل.

وأخرجه أبو الشيخ في الأمثال (ص ٨٩) من طريق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، حدثنا علي بن سعيد، حدثنا إسماعيل بن مهران، به مختصرا.

وأخرجه البيهقي في الدلائل (٤٢٢/٢) من طريق محمد بن الحسين القرشي قال: حدثنا أحمد بن أبي نصر السكوني، عن أبان بن عثمان الأحمر، به. وأحال بلفظه على الحديث من طريق أبان بن عبد الله، عن أبان بن تغلب، به.

وقال البيهقي: «إسناد مجهول»

وأخرجه الخطيب في المتفق والمفترق (٢٢٣/٤٧٦/١)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق في (١٧/ص ٢٩٧) من طريق أبي يحيى عبد الكريم بن الهيثم الديرعاقولي، حدثنا إسماعيل بن مهران بن أبي نصر السكوني، حدثني أحمد بن محمد بن أبي نصر السكوني، عن أبان بن عثمان الأحمر، به.

وأخرجه أبو نعيم في الأربعين الصوفية لأبي نعيم (ص ١٩)، وفي معرفة الصحابة في (٥/٢٦٤٢/٢٣٤٢) من طريق شعيب بن واقد: حدثنا أبان بن عثمان الأحمر، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن علي بن أبي طالب... به.

وتابع أبان بن عبد الله الجلي، أبان بن عثمان الأحمر في رواية الحديث:

أخرجه ابن حبان في الثقات في (١/ص ٨٠) قال: **أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْقَطَّانُ بِالرَّقَّةِ، ثنا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرِ التَّمِيمِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرِ اليماني، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَلِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، بطوله.**

وأخرجه البيهقي في الدلائل (٤٢٢/٢)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق في (١٧/ص ٢٩٣)، والسمعاني في الأنساب في (١/ص ٣٤) من طريق عبد الجبار بن كثير الرقي، قال: حدثنا محمد بن بشر اليماني، عن أبان بن عبد الله الجلي، عن أبان بن تغلب بن عكرمة، عن ابن عباس، به، مطولا.

وأخرجه البيهقي في الدلائل (٤٢٢/٢) من طريق محمد بن زكريا الغلابي، حدثنا شعيب بن واقد، حدثنا أبان بن عبد الله الجلي، فذكره بإسناده ومعناه. قال البيهقي: رواه أيضا محمد بن زكريا الغلابي وهو متروك، عن شعيب بن واقد، عن أبان بن عبد الله الجلي.

ومما سبق يظهر أن أبان بن عثمان لم ينفرد بالحديث، وإنما تابعه أبان بن عبد الله الجلي، فلا يصلح الاعتماد على تخريج العقيلي للحديث لحمل قوله " ليس لهذا الحديث أصل " على التهمة بالكذب وإنما غاية الأمر هو الوصف بالضعف، فيكون العقيلي متفق مع من ضعفه ولا مجال هنا لتعقب الإمام الذهبي.

التعقب الثاني: - [صح] **أَزْهَرُ بْنُ سَعْدِ السَّمَّانُ (١) [خ، م] ثقة مشهور.** تناكر العقيلي بإيراده في كتاب الضعفاء، وما ذكر فيه أكثر من قول أحمد بن حنبل: ابن أبي

(١) السمان بفتح السين وتشديد الميم وفي آخرها نون - هذه النسبة إلى بيع السمن وحمله. اللباب

عدى أحب إلى من أزهر السمان، ثم ساق له حديثاً في أمر فاطمة بالتسبيح لما شكت
مجل يديها، وصله أزهر وخولف فيه، فكان ماذا. (١)

اختلف أئمة الحديث في أزهر بن سعد السمان على قولين:

القول الأول: توثيقه: قال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: أزهر السمان، كيف حديثه؟
فقال: «ثقة». (٢). قلت: فمعاذ بن معاذ؟ فقال: «ثقة». قلت: أيهما أثبت في ابن عون؟
فقال: «ثقتان». (٣). وقال ابن قانع في الوفيات «ثقة مأمون». (٤)، وفي تاريخ
البخاري الكبير حكاية، عن ابن عون قال: «أزهر أزهر» (٥). وقال أبو موسى الزمن:
قلت لحسين بن حسن من أحفظكم زمن ابن عون؟ فقال: «أزهر» (٦). وقال ابن سعد:
«ثقة أوصى إليه عبد الله بن عون». (٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨)، وقال في
المشاهير: «من جلة أهل البصرة» (٩).

وذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات» ونقل بسنده عن أبي جعفر البستي قال: أزهر
السمان ثقة» (١٠). وقال بهز بن أسد: كان حماد بن زيد يأمر بالكتابة عن أزهر.
(١١). وقال الذهبي: «حجة» (١٢). وقال أيضاً: «ثقة مشهور» (١٣). وقال أيضاً:

(١) ميزان الاعتدال (١/ص ١٧٢/ترجمة: ٦٩٦)

(٢) تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي (ص ٧٦/سؤال: ١٧٥)

(٣) تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي (ص ٢١٤/سؤال: ٨٠٢ - ٨٠٣)

(٤) تهذيب التهذيب (ج ١/ص ٢٠٢/ترجمة: ٣٨٢)

(٥) التاريخ الكبير: (١/٤٦٠/١٤٧٤)

(٦) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج ٢/ص ٤٥/ترجمة: ٣٦١)

(٧) الطبقات الكبرى: (٧/٢٩٤)

(٨) الثقات لابن حبان: (ج ٦/ص ٦٩/ترجمة رقم: ٦٧٦٨)

(٩) مشاهير علماء الأمصار: (ص ٢٥٥/ترجمة رقم: ١٢٧٩)

(١٠) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج ٢/ص ٤٥/ترجمة: ٣٦١)

(١١) الثقات لابن شاهين (ص ٧٨/ترجمة: ٩١)

(١٢) الكاشف: (١/٢٣١/٢٥٤)

(١٣) ميزان الاعتدال: (١/٣٢٠/٦٩٥)،

«وكان ثقةً نبيلًا» (١). وقال ابن حجر: «ثقة من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين وهو بن أربع وتسعين» (٢).

ومجموع ما سبق قاض بتوثيق أزهر، ثم تكلم أهل العلم في بيان مرتبته في حديث

ابن عون خاصة من جهة المفاضلة بينه وبين أصحاب ابن عون:

قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أروى الناس عن ابن عون، وأعرفهم به أزهر. (٣)، وقال ابن معين في رواية الغلابي: لم يكن أحد أثبت في ابن عون من أزهر، وبعده سليم بن أخضر. (٤) وقال عفان: كان حماد بن زيد يقدم أزهر على أصحاب ابن عون، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقدم أزهر. (٥). وقال أحمد: أروى الناس عن ابن عون، سليم بن أخضر، وأزهر السمان. (٦)

وما ذكره هؤلاء الأئمة قاض بعد أزهر من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عون، وهذا يحتاج إليه خاصة عند التعرض واختلاف الوجوه على ابن عون.

وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث. (٧). ومقصود أبي حاتم أنه في أدنى مراتب التوثيق عنده قاله ابن حجر في "قال أبو حاتم الرازي عبد الملك بن الصباح صالح قلت وهي من ألفاظ التوثيق لكنها من الرتبة الأخيرة عند بن أبي حاتم وقال إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار وعلى هذا فليس عبد الملك بن الصباح من شرط الصحيح لكن اتفاق الشيخين على التخريج له يدل على أنه أرفع رتبة من ذلك" (٨).

(١) تاريخ الإسلام : (٤٤/١٤).

(٢) تقريب التهذيب: (ص: ٩٧/برقم: ٣٠٧)

(٣) الجرح والتعديل (ج ٢/ص ٣١٥)

(٤) تهذيب التهذيب (ج ١/ص ٢٠٢/ترجمة: ٣٨٢)

(٥) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج ٢/ص ٤٥/ترجمة: ٣٦١)

(٦) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد- رواية ابنه عبد الله- ()

(٧) الجرح والتعديل (ج ٢/ص ٣١٥)

(٨) فتح الباري (١١/١٩٧)

وممن عد قول أبي حاتم في الراوي (صالح) أو (صالح الحديث) تعديلاً أيضاً ابن الصلاح (١)، والعراقي (٢)، والسخاوي (٣)، والنووي، والسيوطي (٤).

القول الثاني: تضعيفه. ذكره العقيلي في الضعفاء معتمداً في ذلك على أمرين: الأول: قول أحمد ابن أبي عدي أحب إلى من أزهر السمان إذ كان إنما حدث بالحديث، فيقول: ما حدثت به.

الثاني: أخرج له حديثاً خولف فيه وعد هذا سبباً لضعفه، قال: حدثنا به عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان قال: حدثنا أزهر بن سعد، عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن علي قال: «جاءت فاطمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تشتكي مجل يديها من الطحن، فذكره» فذكر الحديث قال وهذا الحديث معروف من غير حديث ابن عون بأسانيد صالحه، عن علي وإنما يُنكر من حديث ابن عون (٥).

كما ذكره أبو العرب - أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم - في كتاب «الضعفاء» وذكر عن عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال: ابن أبي عدي أحد إلي من أزهر هو أشبه بأهل الدين وأصح. (٦).

ويجاب عن هذا بما يلي:

أولاً: قول أحمد إنما هو في باب المفاضلة بين ابن أبي عدي و أزهر السمان، في مرتبة الثقة مع ثبوتها لكليهما فحديث ابن أبي عدي أصح حال المعارضة وهذا ما يفهم من توثيق من سبق ذكرهم لأزهر جمعاً بين الأقوال فيه.

(١) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٤)

(٢) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) (١/ص ٣٧٢) المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين.

(٣) فتح المغيب شرح ألفية الحديث (١/ص ٣٦٥)

(٤) تدريب الراوي (ج ١/ص ٤٠٤ - ٤٠٧)

(٥) الحديث رواه ابن عون، واختلف عنه من وجهين؛ الأول: رواه أزهر بن سعد السمان، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي. الثاني: معاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث فروياه، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن علي مرسلًا، لم يذكر فيه عبيدة، وقال الإمام الدارقطني: أنه المحفوظ عن ابن عون (العلل ج ٤/ص ٢٩/مسألة: ٤١٧)، كما رجح الإرسال الإمام البخاري كما في علل الترمذي (ص ٣٦١/ح ٦٧٢)

(٦) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج ٢/ص ٤٥/ترجمة: ٣٦١)

الثاني: أن ليس معنى خطأ الثقة في حديث تضعيفه على الإطلاق فليس من شرط الثقة أن لا يخطيء ، ولذلك قال الذهبي في معرض الرد على العقيلي: "ساق له حديثاً في أمر فاطمة بالتسبيح لما شكت مجل يديها، وصله أزهري وخولف فيه، فكان ماذا" يعني فهل ترد روايات الثقة لخطئة في حديث واحد.

وقال ابن حجر في معرض الرد على العقيلي: "وأورده العقيلي في الضعفاء بسبب حديث واحد خولف فيه وحكى عن أحمد أنه قال بن أبي عدي أحب إلي من أزهري قلت وهذا لا يوجب قدحا فيه" (١) لأنه ليس من شرط الثقة أن لا يخطئ وهذا ما عليه أئمة الشأن: وقال أبو عيسى الترمذي: "إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والنتب عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم" (٢). وقال: يحيى بن معين: "من لا يُخطئ في الحديث فهو كذاب" (٣).

وقال الذهبي في معرض رده على العقيلي لإيراده حسين المعلم في الضعفاء: "ذكر له العقيلي حديثاً واحداً، تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟ فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقة، ونبلا، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى بن معين، ومن تقدم مطلقاً، وهو من كبار أئمة الحديث" (٤).

والذي يترجح عندي أن أزهري بن سعد السمان ثقة، وثقه ابن معين، وابن سعد، وابن قانع، وابن حبان، والبخاري، وحسين بن الحسن، وأبو جعفر البستي، والذهبي، وابن حجر، وما ذكره العقيلي، وأبو العرب لا ينزله عن مرتبة الثقة، وعليه فيسلم تعقب الإمام الذهبي على العقيلي في هذا الموضوع.

التعقب الثالث: إسحاق بن نجیح المَلْطِيُّ (٥). عن عطاء الخراساني وابن جريج وغيرهما. كنيته أبو صالح ذكره العقيلي فقال: **وَمِنْ حَدِيثِهِ مَا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ**

(١) هدي الساري (ص ٣٨٩)

(٢) العلل الصغير (ص ٧٤٦)

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٣/ص ٥٤٩/رقم: ٢٦٨٢)

(٤) سير أعلام النبلاء (٦/ص ٣٤٦)

(٥) المَلْطِيُّ بفتح الميم واللّام وفي آخرها طاء مهملة هذه النسبة إلى مدينة ملطية. اللباب (٣/ص ٢٥٤)

بُنْ نَجِيحٍ، عَنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، مَرْفُوعًا «رُئُوا مَذْمَةَ السَّائِلِ وَلَوْ بِمِثْلِ رَأْسِ الدُّبَابِ» (١). قلت: ما هذا بالمطلي، ذا آخر. والآفة من عثمان الوقاصي (٢).
 تعقب الإمام الذهبي الإمام العقيلي في تخريج الحديث في ترجمة "إسحاق بن نجیح المطلي" قائلا: "قلت: ما هذا بالمطلي، ذا آخر، والآفة من عثمان الوقاصي".
 قلت وقد ميز الإمام الخطيب بين الإثنين كلاهما يسمى "إسحاق بن نجیح" أحدهما: أبو صالح، وقيل: أبو يزيد المطلي. حدث عن: عطاء الخراساني، وأبي المنيب العتكي، وابن جريج، وعباد بن راشد، وهشام بن حسان.
 روى عنه: عيسى بن أبي فاطمة، وعلي بن هاشم بن مرزوق الرازيان، ومقاتل بن صالح، وعلي بن حجر، وسويد بن سعيد، وغيرهم، وكان ضعيفاً جداً.
 وهذا قد نسبه إلى الوضع جماعة من أهل العلم: قال يحيى بن معين: كذاب، عدو لله، رجل سوء، خبيث. (٣)، وقال ابن شاهين: هو من أكذب الناس. (٤)، وقال الغلاس كان يضع الحديث صراحاً. (٥)، وقال أبو نعيم: "حدث ببغداد عن يحيى أبي كثير وابن جريج بالموضوعات" (٦) وقال ابن الجوزي في الموضوعات ما لفظه اجتمعوا على أنه كان يضع الحديث. (٧)، قال الذهبي: كذاب، أما إسحاق بن نجیح عن مالك بن حمزة الساعدي، فلا. (٨)، وقال الدارقطني (٩)، والنسائي (١٠): متروك.

(١) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير في (ج/١ ص ١٠٥/ترجمة: ١٢٣ إسحاق بن نجیح المطلي) ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية في (٣/ص: ٣٠٥) بالسياق الذي أورده الذهبي، قال ابن الجوزي عقبه: هذا حديث لا يصح عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والمتهم به اسحق قال احمد هو من أكذب الناس وقال يحيى كان يضع الحديث.

(٢) ميزان الإعتدال (ج/١ ص ٢٠٠/ترجمة: ٧٩٥)

(٣) معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين - رواية ابن محرز - (ص ٧٥/ترجمة: ٧)

(٤) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ٥٥/ترجمة: ٥٦)

(٥) إكمال تهذيب الكمال (ج ٢/ص ١١٧)

(٦) الضعفاء لأبي نعيم (ص ٦١/ترجمة: ١٥)

(٧) الموضوعات (١/ص ١٥٨)

(٨) ديوان الضعفاء (ص ٢٩/ترجمة: ٣٥٣)

(٩) الضعفاء الضعفاء والمتروكون (ص ٢٥٧/ترجمة: ٩١)

(١٠) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ١٨/ترجمة: ٤٨)

والثاني: شيخ، يروي عن مالك بن حمزة بن أبي أسيد الساعدي. روى عنه محمد بن عيسى بن الطباع (١).

قال ابن الجوزي: يروي عن مالك بن حمزة الساعدي ما عرفنا فيه طعنا (٢). وقال المزي: أحد المجاهيل. (٣). وقال الذهبي: لا يدري من هو.. وكأنه الملطي. (٤). وفرق بينهما ابن حجر، فقال بعد نقل كلام الذهبي: جوز الذهبي أن يكون هو الملطي، وليس به قطعاً فقد وقع في سياق "السنن": حدثنا إسحاق بن نجيح وليس بالملطي. وقد فرق بينهما ابن الجوزي وقال: لا أعرف في هذا طعنا. (٥). وقال ابن حجر: مجهول من السابعة ولم يصب من قال إنه الملطي ففي السنن وليس بالملطي (٦).

والراجح: أن الراوي هو: إسحاق بن نجيح الملطي. كما ذهب الإمام العقيلي، وليس غيره كما تعقب الإمام الذهبي ويؤيد هذا:

١- موافقة الإمام ابن الجوزي للعقيلي فيما ذهب إليه. كما يظهر من تخريج الحديث.
٢- أن شيخه هنا هو الخراساني، والملطي من المعرفين بالرواية عن عطاء، قال الخطيب: حدث بعد بأحاديث مناكير عن عطاء الخراساني (٧)، أما الراوي الآخر فلا يعرف له شيخ سوى مالك بن حمزة.

التعقب الرابع: إسماعيل بن مسلم السكوني (٨). هو: إسماعيل بن أبي زياد صاحب ابن عوف، منهم. وقد ذكره العقيلي، فقال: فيه اليشكري (٩) بدل السكوني. (١٠)

(١) المتفق والمفترق: (١/ ٤٢٩ - ٤٣١). دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيين الحامدي.

(٢) الضعفاء والمتروكون (١/ص ١٠٤)

(٣) تهذيب الكمال (ج ٢/ص ٤٨٣/ترجمة: ٣٨٦)

(٤) ميزان الاعتدال (ج ١/ص ٢٠٠/ترجمة: ٧٩٦)

(٥) تهذيب التهذيب (١/ص ٢٥٢/ترجمة: ٤٧٥)

(٦) تقريب التهذيب (ص ١٠٣/ترجمة: ٣٨٧)

(٧) تاريخ بغداد (ج ٦/ص ٣٢٠)

(٨) اليشكري بفتح الياء وسكون الشين وضم الكاف وبعدها راء هذه النسبة إلى يشكر بن وائل بن قاسط.

اللباب (٣/ص ٤١٣)

(٩) السكوني بفتح السين المهملة وضم الكاف وسكون الواو وفي آخرها نون - هذه النسبة إلى السكون

وهو بطن من كندة. اللباب (٢/ص ١٢٤)

(١٠) ميزان الاعتدال (١/ ٩٤٦/٢٥٠)

تعقب الإمام الذهبي الإمام العقيلي في تحديد إسم الراوي حيث نسبته العقيلي فقال :
"اليشكري" بينما قال الذهبي متعباً أنه "السكوني" والنسبتين لشخصين، وقد وقع في
بعض أصول الضعفاء الكبير للعقيلي نسبة "السكوني" من ذلك:

- ما ذكره ابن العراق في تنزيه الشريعة ،وعزاه للعقيلي ثم قال: "كذا في الأصل
السكوني والذي في لسان الميزان اليشكري نسبة إلى بني يشكر، وقال العقيلي: إسماعيل
لا يعرف ومسعود بن موسى بن مشكان يعني شيخ إسماعيل نحو منه والله تعالى
أعلم" (١).

وهذا مخالف لما نقله الذهبي، والمزي (٢)، ومغلطاي (٣)، وابن حجر، عن العقيلي مما
يرجح كونه تصحيحاً.

وتعقب الإمام الذهبي محل نظر من وجوه:

الأول: أنه لا يعرف في تلاميذ إسماعيل بن مسلم السكوني، من يسمى: مسعود بن
موسى بن مشكان، فيما عده غير واحد من أهل العلم في تلاميذ إسماعيل بن مسلم (٤).
الثاني: أن كلا من الراويين قد روى عن ابن عون غير أن السكوني قد نسب إلى
الوضع، قال الدارقطني: "متروك يضع الحديث" (٥)، وقال ابن حجر: متروك كذبوه (٦)
فيما نسب اليشكري إلى الجهالة وهكذا وصفه الإمام العقيلي فقال: "لا يعرف بنقل
الحديث وحديثه منكر غير محفوظ، بصري" (٧) وقال الذهبي (٨)، وابن حجر (٩):
مجهول. وهذا يتماشى مع حكم العقيلي على الراوي مما يرجح عدم التصحيح.

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة (٢/٢٣٥)

(٢) تهذيب الكمال (ج٣/ص٢٠٦/ترجمة: ٤٨٧)

(٣) شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام (ص ٧٩)

(٤) تهذيب الكمال (ج٣/ص٢٠٦/ترجمة: ٤٨٧)، لسان الميزان (٨/ص ٤٧/٧٦٩٧)،

(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه (ص ١٣/ترجمة: ٤)

(٦) تقريب التهذيب (ص ١٠٧/ترجمة: ٤٤٦)

(٧) الضعفاء الكبير (١/ص ٩٣/ترجمة: ١٠٥)

(٨) ديوان الضعفاء (ص ٣٧/ترجمة: ٤٤٩)

(٩) تقريب التهذيب (ص ١١٠/ترجمة: ٤٨٧)

والراجح أن نسبة اليشكري التي ذكرها الإمام العقيلي ليست تصحيحاً كما تعقبه الإمام الذهبي لما قدمت سابقاً وقد أشار الإمام ابن حجر إلى ضعف القول بالتصحيح عند ترجمته في التقريب لإسماعيل بن مسلم اليشكري، فقال: "وقيل السكوني" (١)

التعقب الخامس: قال الذهبي: [صح] أشعثُ بنُ عبدِ الله بنِ جابرِ الحُدائي (٢) [عو] البَصْرِيُّ الأعمى ، أبو عبد الله وثقة النسائي وغيره... وقد أوردته العقيلي في الضعفاء، وقال: في حديثه وهم.... قلت: قول العقيلي في حديثه وهم، ليس بمسلم إليه، وأنا تعجب كيف لم يخرج له البخاري ومسلم. (٣)

تعقب الإمام الذهبي الإمام العقيلي في قوله عن: "أشعث بن عبد الله" أن في حديثه وهم، ثم تعجب كيف لم يخرج له البخاري ومسلم، وعلى الرغم من هذا التعقب إلا أن الإمام الذهبي قد وافق العقيلي في نقده هذا عند ترجمته لأشعث في كتابه تاريخ الإسلام فقال عنه: وهو صالح الحديث، وقد وثقه النسائي، وغيره، وفي حديثه وهم، أوردته العقيلي في "الضعفاء" (٤).

كما تنوعت أحكام الإمام الذهبي على هذا الراوي، فقال فيه: ثقة (٥)، وقال: ثقة له أو هام (٦)، وقال: صدوق (٧)

وتنوع أحكام الإمام الذهبي إنما مرجعه إلى تغيير إجهاده في الراوي من خلال سبر مروياته للحكم عليه، ولذا سألح الدرجة الحديثية للراوي من خلال أقوال أهل العلم:

وقد اختلف أهل العلم في حاله على قولين:

القول الأول: توثيقه: قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أشعث بن جابر الحُدائي، ثقة، بصير (٨)، ونقل الخطيب عنه قال: ثقة ثبت (٩)، وقال النسائي ثقة (١).

(١) تقريب التهذيب (ص ١٠٧/ترجمة: ٤٤٦)

(٢) الحُدائي بفتح الحاء والذال المهملة - هذه النسبة إلى حدان وهو بطن من تميم. اللباب (ج ١/ص ٣٤٧)

(٣) ميزان الاعتدال (١/٢٦٥/٩٩٩)

(٤) تاريخ الإسلام (ج ٣/ص ٨١٨)

(٥) من تكلم فيه وهو موثق (ص ١١٥/ترجمة: ٤٢) في الكاشف (ب) ورمز في الميزان لتوثيقه.

(٦) ديوان الضعفاء (ص ٣٩/ترجمة: ٤٧٤)

(٧) المغني في الضعفاء (ج ١/ص ٩١/ترجمة: ٧٥٨)

(٨) الجرح والتعديل (ج ٢/ص ٢٧٤)

(٩) موضح أو هام الجمع والتفريق (١/ص ٢٢١)

(١). وقال الخطيب: ثقة (٢)، وقد وثقه توثيقاً فعلياً ابن الجارود فقد خرج له في المنتقى مما يدل على صحته عنده. (٣). وقال الحافظ المنذري عن سند الحديث الذي أخرجه العقيلي لأشعث: "إسناده صحيح متصل، وأشعث بن عبد الله ثقة صدوق" (٤). وهذا منه توثيقاً لأشعث، وذكره ابن شاهن في الثقات. (٥)، وذكره ابن حبان في «ثقات أتباع التابعين»، قال: ما أراه سمع أنسا، وذكر الإمام المزي روايته عن أنس المشعرة عنده بالاتصال.

وخرج الحاكم حديثه في «مستدرکه»، وحسنه الحافظ أبو علي الطوسي في «أحكامه». (٦).، وقال البزار: ليس به بأس مستقيم الحديث (٧). وقال الحافظ ابن حجر: صدوق. (٨).

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: أشعث الحداني. ما أرى به بأساً (٩)، وقال عبد الله: قال أبي: أشعث بن جابر الحداني، ما أعلم إلا خيراً (١٠). وقال أبو حاتم: "شيخ" (١١). وقال الدارقطني: يعتبر به. (١٢).

القول الثاني: تضعيفه: فيه قول الإمام العقيلي، وقال ابن حبان في "الثقات" في ترجمة بسطام بن حريث: «يروى عن أشعث الحداني، عن أنس، روى عنه سليمان بن حرب، وما أرى الأشعث سمع أنسا».

(١) تهذيب التهذيب (ج ١/ص ٣٥٥/ترجمة: ٦٤٨)

(٢) موضح أو هام الجمع والتفريق (١/ص ٢٢١)

(٣) المنتقى (ص ٢١/حديث ٣٥)

(٤) الترغيب والترهيب (١/١٣٧).

(٥) تاريخ أسماء الثقات (ص ٧٣/رقم: ٧١)

(٦) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج ٢/ص ٢٣٧/٥٦٣)

(٧) تهذيب التهذيب (ج ١/ص ٣٥٥/ترجمة: ٦٤٨)

(٨) تقريب التهذيب (ص ١١٣/ترجمة: ٥٢٨)

(٩) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله - (ج ٢/ص ٤٨٤/ترجمة: ٣١٩٠)

(١٠) العلل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله - (ج ٢/ص ٥٢٤/ترجمة: ٣٤٥٧)

(١١) الجرح والتعديل (ج ٢/ص ٢٧٤)

(١٢) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه (ص ١٧/ترجمة: ٤٣)

وبعد عرض أقوال أهل العلم فيه يتبين أنه وثقه ابن معين، والنسائي، وكلاهما من المتعنتين في الجرح المتثبتين في التعديل يغمزا الراوي بالغلطتين والثلاث، وتبعهما على ذلك الخطيب، والمنذري.

وقول الإمام أحمد وهو من المعتدلين في الجرح والتعديل "لا بأس به ولا أعلم إلا خيراً" إنما يقولها فيمن هو إما ثقة وإما صدوق. (١).، وكلام الحاكم وأبو علي الطوسي والبخاري محمول على التحسين كما يظهر.

وأما قول أبو حاتم "شيخ" فقد فسرها ولده: قال ابن أبي حاتم : وإذا قيل : "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية (٢) وهذه منزلة الرواة الذين يستشهد بهم ولا يحتج بهم. وقال الذهبي: قوله "هو شيخ" ليس هو عبارة جرح ؛ ... ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق ؛ وبالأستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة (٣) .

وأبو حاتم من المتشددين في الجرح والذين لا يقبل جرحهم إلا إذا وافقهم معتبر من أهل العلم ، وقد وافق أبو حاتم الإمام الدارقطني فقال عن أشعث: "لا يعتبر به" أي يصلح في الشواهد والمتابعات ولا يصلح للاحتجاج (٤).

غير أنه يبقى جرحاً مبهماً عورض بتوثيق من وثقة من المتشددين والمعتدلين كما حسنة جماعة من أهل العلم.

والذي أميل إليه في حاله ما رجحه الحافظ ابن حجر في التقريب، وقال به الذهبي في المغني في الضعفاء أنه: صدوق، جرياً على ما قرره ابن القطان، والذهبي على نحسين حال المختلف فيه :

(١) قال الدكتور: عبد الله بن يوسف الجديع في دراسته "تحرير علوم الحديث" عبارة أحمد "ما أرى به بأساً" لم يقلها في راو إلا وهو إما ثقة وإما صدوق ، ليس فيهم من ينزل عن ذلك، ومثلها قوله: " لا أعلم إلا خيراً " فقد تتبعته فوجدته لا يكاد يقولها إلا في ثقة أو صدوق ، ونذر منه قولها في مجروح ينزل عن درجة الاعتبار. تحرير علوم الحديث- المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع (١/ص ٥٧٦-ص ٥٧٨)

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (ج ٢ /ص ٣٧)

(٣) ميزان الإعتدال (ج ٢/ص ٣٥٨)

(٤) كان الإمام الدارقطني ممن يكثر استعمال هذه اللفظة؛ فأحياناً يستعملها مفردة كما هنا، وأحياناً يستعملها مقرونة بما يفسرها أو يزيد معناها وضوحاً؛ فمن ذلك قوله في سعيد بن زياد الشيباني : (لا يحتج به ، ولكن يعتبر به) سوالات البرقاني للدارقطني(ص ٣٣/ترجمة: ١٨٨)

قال ابن القطان: ونعني بالحسن ، ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ، ويكون الحديث حسنا هكذا ، إما بأن يكون أحد رواته مختلفا فيه ؛ وثقه قوم وضعفه آخرون ، ولا يكون ما ضعف به جرحا مفسرا ، فإنه إن كان مفسرا ، قدم على توثيق من وثقه ، فصار به الحديث ضعيفا ، وإما بأن يكون أحد رواته ؛ إما مستورا، وإما مجهول الحال (١).

وقال الذهبي: فهذا- يعني المتعنت في الجرح- إذا وثق شخصا فعرض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجرحه إلا مفسرا يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون. (٢)

التعقب السادس: قال الذهبي: [صح] حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، أَبُو رَوْحِ الْعَتَكِيِّ، مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ. [خ، م، س] ،لم يلحق أباه... فال ابن معين: صدوق، وذكره العقيلي في الضعفاء فأساء، قال الاثرم: قال أحمد- ما معناه في حرمي: إنه صدوق، لكن كانت فيه غفلة، فذكرت له عن علي بن المديني، عن حرمي، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: من كذب علي..فأنكره، وقال: يحدث عنه علي أيضا بأخر منكر في الحوض، عن حارثة بن وهب، فقلت: حديث معبد بن خالد؟ قال: نعم، ترى هذا حقا، وتبسم كالمتعجب، أنكرهما من حديث شعبة، قال العقيلي: هما معروفان من حديث الناس (٣).

تعقب الإمام الذهبي الإمام العقيلي في إيراده "حرمي بن عمارة" في كتابه للضعفاء ووصف صنيع العقيلي بالإساءة، وقد استند العقيلي في صنيعه إلى قول الإمام أحمد: صدوق ولكن كانت فيه غفلة، كما أنكر الإمام أحمد له حديثين من روايته عن شعبة، وسأورد أقوال العلماء في حال عمارة:

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (ج ٤/ص ١٣)

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٧٢)

(٣) ميزان الاعتدال (ج ١/ص ٤٧٣/ترجمة: ١٧٨٤)

قال الذهبي: ثقة (١)، ورمز له في «الميزان» برمز: [صح]، مما يعني أنه ثقة عنده، وأن روايته صحيحة.

وصح له الحاكم في المستدرک في مواضع. (٢)، وصح له الضياء في المختارة في غير موضع (٣)، ووثقه الدارقطني فقال عن سند فيه "حرمي بن عمارة" قال: « رجاله كلهم ثقات» (٤) وذكره ابن حبان في الثقات (٥)، وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: هو معبود في «الطبقة السادسة من أصحاب شعبة الثقات مع العقدي ومسلم بن قتيبة وأنظارهما. (٦)

وقال الدارمي: سألت يحيى بن معين، عن حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، كيف هو؟ فقال: «صدوق». (٧)، وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال عبد الرحمن: سئل أبي عن محل حرمي بن عمارة، فقال: « ليس هو في عداد يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغندر، وهو مع عبد الصمد بن عبد الوارث، ووهب بن جرير، وأمثالهما». (٨)

وقال ابن حجر: « ذكره العقيلي بأمر فيه عنت». (٩)، وقال: « صدوق يهيم من التاسعة مات سنة إحدى ومائتين». (١٠)

وخلاصة حاله: أن يكون صدوقا له أوهام، إذ أن أوهامه معودة محصورة كما يظهر من كلام الإمام أحمد، وتصحيح الحاكم يحمل على التحسين، قال ابن الصلاح: «وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به. فالأولى أن نتوسط في أمره

(١) الكاشف (ج/١ ص/٣١٨/ترجمة: ٩٨٠)

(٢) المستدرک (ج/١ ص/٤٨٣ ح/١٢٤١)، (ج/٣ ص/١٤٩ ح/٤٦٧٢)، (ج/٤ ص/٧ ح/٦٧١٩)

(٣) المختارة (ج/٤ ص/٢٥٦ ح/١٤٦٣)، (ج/٧ ص/٢٤٧ ح/٢٦٩٢)

(٤) سنن الدارقطني (ج/١ ص/١٨١ ح/٢٢)

(٥) كتاب الثقات (ج/٨ ص/٢١٦/ترجمة: ١٣٠٧٢)

(٦) إكمال تهذيب الكمال (ج/٤ ص/٣٧ / ١٢٤٠)

(٧) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (ص ٩٨/س ٢٧٤)

(٨) الجرح والتعديل (ج/٣ ص/٣٠٧)

(٩) مقدمة فتح الباري (ص ٤٦١)

(١٠) تقريب التهذيب (ص ١٥٦/ترجمة: ١١٧٨)

فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يحتج به ويعمل به» (١).

وكذا تصحيح الضياء في المختارة « ذكر الزركشي في تخريج الرافعي أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان» (٢).

وقد تابع الإمام ابن حجر الإمام الذهبي في «مقدمة الفتح» ثم خالفه في «التقريب» كما سبق، وعلى هذا فتعقب الإمام الذهبي على الإمام العقيلي ليس مستقيماً فلم يسنّ العقيلي في ذكره في الضعفاء مع قول أحمد فيه.

وقد رد تعقب الذهبي الحافظ مغلطاي، فقال: «وتوهم بعض المتأخرين من المصنفين أن العقيلي أساء بذكره إياه في «جملة الضعفاء»، وهو غير جيد؛ لأن من كانت فيه غفلة كان جديراً بأن يذكر في الضعفاء لا سيما من مثل أبي عبد الله بن حنبل» (٣).

التعقب السابع: قال الذهبي: [صح] الحسين بن نكوان المعلم، أحد الثقات والعلماء. [ع] ضعفه العقيلي بلا حجة، ... وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وقال يحيى القطان - مرة: فيه اضطراب، وذكر له العقيلي حديثاً واحداً غيره يرسله، فكان ماذا، فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث أشعبة؟ أمالك! (٤).

اختلف الأئمة النقاد في بيان بن عثمان الأحمر على قولين:

الأول: توثيقه: قال الذهبي في المغني: «ثقة جليل، ضعفه العقيلي بلا حجة» (٥)، وقال: «ثقة مشهور، ضعفه العقيلي بلا حجة» (٦)، وقال: «البصري الثقة» (١)، وفي الديوان: «ثقة، ضعفه العقيلي» (٢).

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٢)

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ٢٤)

(٣) إكمال تهذيب الكمال (ج ٤/ص ٣٧/١٢٤٠)

(٤) ميزان الاعتدال (١/٥٣٤/٢٠٠٠)

(٥) المغني (ج ١/ص ١٧١/ترجمة: ١٥٢٣)

(٦) من تكلم فيه وهو موثق: (ص ١٧٧/ترجمة: ٨٨)

وقال النسائي(٣)، وابن معين(٤)، وابن سعد(٥)، والعجلي(٦)، وأبو حاتم(٧)، وابن شاهين(٨)، والبخاري(٩)، وابن الجوزي(١٠) : «ثقة» .
وقال الدارقطني: «من الثقات» . (١١) . وقال الحاكم: «ثقة مأمون» . (١٢) . قال ابن حجر: «ثقة ربما وهم» . (١٣) ، قال ابن إبراهيم: قلت له- أي لأحمد بن حنبل- : فحسين المعلم وحرب بن شداد وشيبان قال: «هؤلاء ثقات» . (١٤) .
 وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال: «من أهل البصرة يروي عن عبد الله بن بريدة روى عنه شعبة وابن المبارك» . (١٥) . قال أبو زرعة: «بصري لا بأس به» . (١٦) .
الثاني: تضعيفه: قال العقيلي: «ضعيف، مضطرب الحديث» .: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبو بكر بن خالد قال: سمعت يحيى وذكر أحاديث حسين المعلم فقال: «فيه اضطراب» . (١٧) .
قلت: قد ضعفه العقيلي تبعاً للقطان وكلاهما متعنت في الجرح ، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة يحيى بن سعيد القطان: «ولكنه تعنت في أحوال الرجال فما أنصف» . (١) .

- (١) الكاشف (ج١/ص٣٣٢/ترجمة: ١٠٨٧)
- (٢) ديوان الضعفاء (ص ٨٧ / ترجمة: ٩٩٧)
- (٣) التعديل والتجريح (ج٢/ص ٤٩٤/ترجمة: ٢٤٠)
- (٤) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (ص ٨٩/ترجمة: ٢٣٠)
- (٥) الطبقات (ج٩/ص ٢٧٠/ترجمة: ٤٠٧١)
- (٦) الثقات (ص ١٢٢/ترجمة: ٢٩٦)
- (٧) الجرح والتعديل (ج٣/ص٥٢/ترجمة: ٢٣٣)
- (٨) تاريخ أسماء الثقات (ص ٦٢/ترجمة: ٢١١)
- (٩) تهذيب التهذيب (ج٢/ص ٣٣٨/ترجمة: ٥٩٩)
- (١٠) المنتظم (ج٨/ص١٠٧/ترجمة: ٧٨١)
- (١١) السنن (ج٣/ص٤٢/ترجمة: ١٧٧)
- (١٢) سؤالات مسعود بن علي السجزي (ص ٢١٠/ترجمة: ٢٦٩)
- (١٣) تقريب التهذيب (ص ١٦٦/ترجمة: ١٣٢٠)
- (١٤) بحر الدم (ص ٤١/ترجمة: ٢٠٣)
- (١٥) الثقات (ج٦/ص٢٠٦/ترجمة: ٧٣٩٠)
- (١٦) الجرح والتعديل (ج٣/ص٥٢/ترجمة: ٢٣٣)
- (١٧) الضعفاء الكبير (ج١/ص٢٥٠/ترجمة: ٢٥٥)

كما أن العقيلي لم يذكر سببا لتضعيفه سوى حديث قد خالف فيه ولذا رد جماعة من أهل العلم هذا الجرح:

قال الذهبي: قلت: «الرجل ثقة، وقد احتج به صاحبنا (الصحيحين) .

وذكر له العقيلي حديثا واحدا، نفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟ فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقة، ونبلا، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى بن معين، ومن تقدم مطلقا، وهو من كبار أئمة الحديث». - والله أعلم - (٢).

وقال الصفدي: «أورده العقيلي في كتاب الضعفاء بلا سند». (٣).

- كما ورد عن الإمام ابن معين تضعيفه: قال ابن أبي خيثمة في «تاريخه»: سمعت يحيى ذكره، فقال: «روى عنه هشيم والواسطيون، وهو ضعيف» (٤).

وهذا النقل معارض لما سبق نقله عن ابن معين فقد وثقه في رواية ابن أبي خيثمة عند أبو حاتم في الجرح والتعديل (٥)، وهو هكذا في رواية الدارمي عن ابن معين.

فرواية التضعيف من رواية ابن أبي خيثمة، ورواية التوثيق من رواية ابن أبي خيثمة غير أن رواية التوثيق قد وافقه عليها الدارمي في النقل عن ابن معين كما أنه الموافق لما عليه جماهير النقاد فهي الأولى بالقبول، وتحمل رواية التضعيف على التضعيف الموضوعي يعني تضعيفه في موضع بعينه وليس حكما عاما على الراوي.

قال التهانوي -: «وإذا اختلف قول الناقد في رجل فضعه مرة وقواه أخرى، فالذي يدل عليه صنيع الحافظ أن الترجيح للتعديل، ويحمل الجرح على شيء بعينه» (٦)

وخلاصة حاله: أنه ثقة وما ذكر فيه لا ينزله عن رتبة الثقة؛ لأن من أنزله إلى رتبة : لا بأس به كأبي زرعة، لم يذكر دليلاً على إنزاله من خفة ضبط، أو سوء حفظ، وذكر العقيلي له في «الضعفاء» ليس له مستند، ولا دليل على زعمه هذا.

(١) تذكرة الحفاظ (ج٤/ص١٤٤)

(٢) سير أعلام النبلاء (ج٦/٣٥٤/ترجمة: ١٤٧)

(٣) الوافي بالوفيات (ج١٢/ص٢٢٦)

(٤) التَّراجُمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَالِ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ (ص ١٤٥)، و تالي تلخيص المتشابه (ج١/ص ١٤٧)،

وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ٧٣/ترجمة: ١٢٢)

(٥) الجرح والتعديل (ج٣/ص٥٢/ترجمة: ٢٣٣)

(٦) قواعد في علوم الحديث (ص ٤٢٩)

وبهذا يبين صحة تعقب الذهبي على العقيلي، وأنه تعقب معتبر، والله - تعالى - أعلى وأعلم.

التعقب الثامن: قال الذهبي: حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، البَصْرِيُّ، أَبُو عَمْرِو الضَّرِيرُ. [د]

عن جرير بن حازم، وحماد بن سلمة. وعنه أبو داود، وأبو زرعة، والكجى، وعدة. قال أبو حاتم. صدوق يحفظ عامة حديثه.

وأورده العقيلي في الضعفاء، فقال حدثنا محمد بن عبد الحميد السهمي، أخبرنا أحمد بن محمد الحضرمي، سألت يحيى بن معين عن حفص بن عمر الضرير قال: لا يرضى، ثم ساق له العقيلي حديثاً محفوظاً المتن. وهو صدوق حافظ من كبار العلماء المتفنيين ولد أعمى، ومات سنة عشرين ومائتين. (١)

اختلف الأئمة النقاد في أبن بن عُثْمَانَ الْأَحْمَرِ على قولين:

القول الأول: توثيقه: قال مسلمة بن قاسم: « ثقة»، وذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات» (٢)، وقد صحح له الحاكم في غير موضع من «المستدرک» وتصحيح الحاكم محمول على التحسين (٣).

وقال أبو حاتم: «صدوق، صالح الحديث، عامة حديثه يحفظه» (٤). وقال ابن حبان: «كان من العلماء بالفرائض، والحساب، والشعر، وأيام الناس، والفقه، وولد وهو أعمى» (٥).

وقال في موضع آخر: «كان من علماء أهل البصرة». وقال الساجي: «من أهل الصدق مظلوم، تنسب إليه العامة أنه لما روى حديث أنس: "أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعتق صفيية و جعل عتاقها صداقها " أنه قال في عقب ذلك: ولو أمهرها كان خيراً».، قال الساجي: «وكان يحفظ الحديث، وكان سليمان الشاذكوني يمدحه ويطريه وينسبه إلى الحفظ، وذكروا أن حماد بن سلمة كان

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٥٦٥/ ٢١٥٠)

(٢) التَّراجمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَالِ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ لِمُعْطَاي (ص ٢٤٦: ترجمة: ١٤٨)

(٣) المستدرک: (ج ١/ص ٢٢٣/ح ٤٥٧)، وفي (ج ١/ص ٦٧٢/ح ١٨٢١)

(٤) الجرح والتعديل ()

(٥) الثقات (ج ٥/ص ١٣٣)

يستذكره الأحاديث وهو حدث ، وكان غاية في السنة ،وله موضع بالبصرة من العلم».(١).

وقال ابن حجر: « صدوق عالم قيل ولد أعمى من كبار العاشرة مات سنة عشرين»..(٢)

الثاني: تضعيفه:قال العقيلي : حدثنا محمد بن عبد الحميد حدثنا أحمد بن محمد الحضرمي قال : سألت يحيى بن معين عن ابن عمر الضرير،فقال : « لا يرضى» . **قلت:** وهذا جرح مبهم من الإمام ابن معين كما أنه خالف جمهور من وثقه وفيهم متشددون في الجرح كأبي حاتم ، وابن حبان فيقدم تعديل من عدله ن أهل على جرح ابن معين فيه.

وخلاصة حاله: أنه صدوق جمعا بين أقوال أهل العلم سما أن الأكثر على وضعه في هذه المرتبة،وهذا ما خلص إليه الإمام الذهبي في ميزانه،والحافظ ابن حجر في التقريب.

التعقب التاسع: قال الذهبي:**[صح] خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ الْحَدَّاءُ ، أَبُو الْمُنَازِلِ الْبَصْرِيُّ. [ع]** الحافظ أحد الأئمة، وأورده العقيلي في كتابه، وروى من طريق يحيى بن آدم: حدثنا أبو شهاب، قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أرطاة، وابن إسحاق، فإنهما حافظان، واكتم على عند البصريين في هشام، وخالد.

قلت: ما التقت أحد إلى هذا القول أبدا..... ومات سنة إحدى وأربعين ومائة.

وقيل سنة اثنتين. (٣)

اختلف الأئمة النقاد في أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَحْمَرِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الأول: توثيقه: قال الذهبي في الميزان: الحافظ أحد الأئمة،وقال: ما خالد في الثبت بدون هشام بن عروة وأمثاله(٤)،وقال في التاريخ: أحد الأئمة الثقات(٥)،وقال في

(١) تهذيب التهذيب (٢/ص ٤١١)

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٧٣/١٤٢١)

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٦٤٢ / ٢٤٦٦)

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٦٤٢ / ٢٤٦٦)

(٥) تاريخ الإسلام (ج٣/ص ٨٥٥/ترجمة: ١١٧)

السير: الإمام، الحافظ، الثقة، أبو المنازل البصري، المشهور: بالحذاء، أحد الأعلام. (١)، وقال في التذكرة: الحافظ الثبت (٢)، وقال في ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ثقة كبير القدر (٣)، وقال في الكاشف: ثقة إمام (٤)، وقال في المغني: ثقة جبل والعجب من أبي حاتم يقول لا احتج بحديثه (٥).
وقال يحيى بن معين (٦)، وأبو عبد الرحمن النسائي (٧)، والعجلي (٨)، وابن الجوزي (٩): ثقة .

وقال ابن مَرزٍ: سَمِعْتُ يَحْيَى، وذكر أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي، وخَالِدًا الحَدَّاءَ، فقال: كانا، والله، ثقتين، صالحين، صدوقين (١٠).

وقال أبو داود: سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ خَالِدُ الحَدَّاءِ أَبُو المَنَازِلِ أَحَدُ الثَّقَاتِ، قلت هِشَامُ؟ قَالَ: هِشَامٌ لَيْسَ مِثْلَ خَالِدِ (١١)، وقال الأثرم، قال: سمعت أبا عبد الله، يقول: خالد الحذاء ثبت (١٢).

وقال محمد بن سعد : كان خالد ثقة رجلا مهيبا لا يجترىء عليه أحد ، و كان كثير الحديث ، وقال: ما كتبت شيئا قط إلا حديثا طويلا ، فلما حفظته محوت (١٣) .

(١) السير: (٦/ص ١٩٠/ترجمة: ٩)

(٢) تذكرة الحفاظ (ج ١/ص ١١٢/ترجمة: ١٤٣)

(٣) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (ص ٧٥/ترجمة: ١٠١)

(٤) الكاشف (ج ١/ص ٣٦٩/ترجمة: ١٣٥٦)

(٥) المغني في الضعفاء: (ج ١/ص ٢٠٦/ترجمة: ١٨٨٤)

(٦) الجرح والتعديل (ج ٣/ص ٣٥٣)

(٧) ميزان الاعتدال (١/٢٤٦٦/٦٤٢)

(٨) الثقات (ج ١/ص ٣٣٣/ترجمة: ٤٠٠)

(٩) المنتظم: (ج ٨/ص ٣٢/ترجمة: ٧٤٦)

(١٠) معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين - رواية ابن مَرزٍ: (ص ١٤٥/ترجمة: ٤١٢)

(١١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (ص ٣٢٧:س: ٤٦٢)

(١٢) الجرح والتعديل: (ج ٣/ص ٣٥٣)

(١٣) الطبقات الكبرى: (ج ٧/ص ٢٥٩)

وقال فهد بن حيان: لم يحذ خالد قط، وإنما كان يقول: احذ على هذا النحو، فألقب الحذاء، وكان حافظاً، مهيباً، ليس له كتاب (١).

وقال علي بن المديني ولم أسمع له ليس أحد أثبت في ابن سيرين من أيوب وابن عون قيل وإذا اختلفا قال أيوب أثبت، وهشام أثبت من خالد الحذاء في ابن سيرين وكلهم ثبت (٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣). وقال في المشاهير: كان من المتقين المواظبين على العبادة والعلم (٤). وقال الحاكم: من أئمة أهل البصرة الذي يجمع حديثهم. (٥). وقال صلاح الدين الصفدي: أحد الأئمة الثقات (٦).

وقال الحافظ أبو بكر البردجي في كتاب «المراسيل» أحاديث خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس صحاح إذا كان الذي روى عنه عن خالد ثقة. وذكره ابن خلفون في «الثقات» قال: كان فقيهاً محدثاً وثقه ابن مسعود وغيره. وذكره ابن شاهين في الثقات (٧).

وقال ابن حجر: ثقة يرسل... وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان (٨). وقد روى عنه منصور بن المعتمر وكان لا يروي إلا عن ثقة. قال الآجري، عن أبي داود كان منصور لا يروي إلا عن ثقة (٩).

(١) السير: (٦/ص ١٩٠/ترجمة: ٩)

(٢) العلل لابن المديني: (ص ٦٤/ترجمة: ٨٤)

(٣) الثقات: (ج ٣: ص ٣٢٣)

(٤) مشاهير علماء الأمصار: (ص ٢٤١/ترجمة: ١٢٠٥)

(٥) سوالات مسعود بن علي السجزي: (ص ٢٤٩/سؤال: ٣٣٩)

(٦) الوافي بالوفيات: (ج ١٣/ص ١٥٧)

(٧) إكمال تهذيب الكمال (ج ٤/ص ١٥٣/ترجمة: ١٣٤٢)

(٨) تقريب التهذيب (ص ١٩١/ترجمة: ١٦٨٠)

(٩) تهذيب التهذيب (ج ١٠/ص ٣١٢)

الثاني: من ضعفه: تكلم فيه من أهل العلم:

- شعبة بن الحجاج: قال ابن مُحَرَّر: سَمِعْتُ يَحْيَى بن مَعِين يقول: سَمِعْتُ عَبَّاد بن عَبَّاد يقول: أراد شعبة أن يتكلم في أيوب وخالد الحذاء، فمشيتُ إليه أنا وحماد بن زيد، فكلمناه. فقال: لستُ أفعله، إن شاء الله، دعوني حتى أنظر في أمرهما، ثم لقيتُا بعد في طريق، فصاح بنا، ثم قال: بدًا لي أن لا أفعل، وذلك أني رأيتُ أنه لا يحلُّ لي. قال يحيى بن معين: وذلك أنهما كانا لا يحفظان. قال يحيى بن معين: وكانا، والله، تقنين، صالحين، صدوقين. (١).

فهذه الرواية عن شعبة تفيد أنه تكلم ثم أمسك عن الكلام فيه ثم عاود القدح فيه، ويرد على هذا:

بما روى العقيلي من طريق الحسن قال: حدثنا يحيى بن أيوب قال: حدثنا عباد بن عباد قال: أراد شعبة أن يضع في خالد الحذاء قال: فأتيتُ أنا وحماد بن زيد فقلنا له: " ما لك؟ أجننت؟ أنت أعلم وتهددناه فأمسك.

كما أعل يحيى بن أيوب رواية ابن معين عن عباد:

روى الفسوي من طريق يحيى بن أيوب حدثني عباد بن عباد المهلب قال: بلغنا أن شعبة تكلم في أيوب وخالد فأنتهه أنا وحماد بن زيد فقلنا له: ماشي بلغنا؟ إياك أن تكلم فيهما بشيء فتهلك نفسك. قال: فكف. ، قال يحيى بن أيوب: وسمع هذا الكلام من عباد انسان من كبار أصحاب الحديث أكره أن أسميه ، وذاكرني به هكذا ، ثم إنه بلغني عنه بأخرة أنه زاد فيه. قال: ثم إن شعبة عاد في الكلام فيهما ، فقمنا إليه فكلمناه في ذلك فقال: إنه لا يحل لي إلا ذلك. قال يحيى بن أيوب: ولم يكن هذا الكلام فيه ، وإنما كان هذا في قصة أبان بن أبي عياش ، فنسي فجعله في قصة هذين. وهو رجل مقبول القول فكرهت أن أرد عليه. ورأيت يحيى بن أيوب كأنه يعرض بابن معين. (٢)

- و روى العقيلي من طريق يحيى بن آدم: حدثنا أبو شهاب، قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أرطاة، وابن إسحاق، فإنهما حافظان، واكتم على عند البصريين في هشام، وخالد. (٣).

(١) معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين - رواية ابن محرز: (ص ٢٣٩/ترجمة: ٩٢٣)

(٢) المعرفة والتاريخ (ج ٢/ص ١٩٨)

(٣) الضعفاء الكبير: (ج ٢/ص ٤/ترجمة: ٤٠٢)

وهذا الجرح من شعبة مردود عند أهل العلم.

قال الذهبي : ما التفت أحد إلى هذا القول أبداً. (١)

وقال هذا الاجتهاد من شعبة مردود، لا يُلتفت إليه، بل خالد وهشام مُحْتَجُّ بهما في الصحيحين، هما أوثق بكثير من حجاج، وابن اسحاق، بل ضعف هذين ظاهر، ولم يُتركَا. (٢).

وقال: هذا قول مطروح وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم فإن خالدًا الحذاء وهشام بن حسان تفتان ثبتان، والآخران، فالجمهور على أنه لا يحتج بهما، فهذا هدبة بن خالد يقول عنك يا شعبة انك ترى الارعاء، نسأل الله التوبة. (٣).

وذكره ابن حجر في الهدي في قسم من ضعف بأمر مردود في الهدي فقال: خالد بن مهران الحذاء تكلم فيه شعبة لدخوله في شيء من العمل. هدي الساري (ص ٤٦١) -
أورد العقيلي من طريق الحسن بن علي قال: حدثنا يحيى بن آدم قال: قلت لحماذ بن زيد: ما لخالد الحذاء في حديثه؟ قال: " قدم علينا قدمة من الشام فكأننا أنكرنا حفظه.
وعن عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبي قال: قيل لابن عليّة في هذا الحديث فقال: " كان خالد يرويه، فلم نكن نلتفت إليه، ضعف ابن عليّة أمره، يعني خالدًا الحذاء (٤).
وقول حماد هذا مبهم فلم بين مقدار هذا التغيير وهل ينزله عن مرتبة الثقة أم لا، وقول ابن عليّة مبهم أيضا مخالف لقول الجمهور.
- وقال أبو حاتم: خالد الحذاء يكتب حديثه ولا يحتج به. (٥) ومعناه عنده أنه يستشهد به ولا يحتج به (٦).

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٦٤٢/ ٢٤٦٦)

(٢) السير: (ج/٦ ص ١٩١)

(٣) ميزان الإعتدال: (ج/٤ ص ٢٩٦)

(٤) الضعفاء الكبير: (ج/٢ ص ٤/ترجمة: ٤٠٢)

(٥) الجرح والتعديل: (ج/٣ ص ٣٥٣)

(٦) كما بين هذا في ترجمة: "إبراهيم بن مهاجر البجلي" في الجرح والتعديل: (ج/٢ ص ١٣٢/

ترجمة: ٤٢١)

وهذا القول من أبي حاتم مخالف لما عليه جمهور العلماء الذين وثقوا خالدًا، حتى أن الإمام الذهبي أوردته في سياق الإنكار والتعجب منه، قال في المغني: "ثقة جبل والعجب من أبي حاتم يقول لا احتج بحديثه" (١).

كما أنه معلوم عند أهل الصنعة الحديثية أن أبا حاتم من المتشددين فلا يقبل جرحه إلا إذا وافقه معتبر من أهل العلم. بالإضافة إلى كون جرحه مبهما عورض بتوثيق من وثقة من المتشددين والمعتدلين .

قال ابن تيمية: "وأما قول أبي حاتم "يكتب حديثه ولا يحتج به"، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب؛ والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم" (٢).

وخلاصة حاله: أنه ثقة لأن المقرر عند أئمة النقد أن من ثبتت له رتبة الثقة لا يُزحزح عنها إلا بدليل، وقد أثبت له التوثيق من جمهور أهل العلماء من متشددين ومعتدلين، وما ذكر فيه من جرح مردود عند أهل العلم.

وبهذا يبين صحة تعقب الذهبي على العقيلي، وأنه تعقب معتبر، والله - تعالى - أعلى وأعلم.

التعقب العاشر: قال الذهبي : داوُدُ بْنُ مَنْصُورِ النَّسَائِيِّ . [س] صدوق. قاله أبو حاتم، وقال مهنا الشامي: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: أعرفه.

فقلت: كيف هو؟ قال: لا أدري، وكرهه، وقال العقيلي: يخالف في حديثه. ثم ساق له حديثاً خولف في مسنده، رواه عن قيس بن الربيع، وقيس ليس بقوي. وأما داود فوثقه النسائي وخرج له، وحدث عنه أبو حاتم. (٣)

اختلف الأئمة النقاد في بيان بن عثمان الأحمر على قولين:

القول الأول: توثيقه: قال الذهبي في الديوان: ثقة، خولف في بعض حديثه، فلا بأس. (١)، وقال في المغني: ثقة قال العقيلي يخالف في حديثه وثقة النسائي وصدقه أبو

(١) المغني في الضعفاء: (ج ١/ص ٢٠٦/ترجمة: ١٨٨٤)

(٢) مجموع الفتاوى: (ج ٢٤/ص ٣٥٠)

(٣) ميزان الاعتدال (ج ٢/ص ٢١/ترجمة: ٢٦٥٠)

حاتم. (٢) وقال النسائي ثقة. (٣). واعتمد توثيق النسائي الذهبي في الكشف. (٤). وذكره ابن حبان في الثقات. (٥). وقال أبو حاتم: صدوق. (٦)، وقال ابن حجر: صدوق يهم كرهه أحمد للقضاء من التاسعة مات سنة ثلاث وعشرين. (٧).

القول الثاني: تضعيفه:

قال مهني بن يحيى: سألت أحمد، عن داود بن منصور، أبي سليمان النسائي. فقال: جد أبي نصر التمار؟ قلت: نعم، كان قاضي المصيمة. قال: أعرفه. قلت: كيف هو؟ قال: لا أدري وكرهه. (٨).

قال العقيلي: يخالف في حديثه. (٩).

وقول الإمام أحمد فيه إنما كان لأجل القضاء كما فسره الحافظ ابن حجر، وهذا ليس سببا للقدح، ولو قلنا بغيره فيظل الجرح مبهما فلا يقدم على التعديل.

والعقيلي قال يخالف في حديثه ثم ساق له حديثاً خولف في مسنده، وأشار الإمام الذهبي أن الحمل فيه على قيس بن الربيع شيخ داود لأنه ليس بالقوي، قال الذهبي: رواه عن قيس بن الربيع، وقيس ليس بقوي. (١٠).

(١) الديوان (ص ١٢٨/ترجمة: ١٣٤٠)

(٢) المغني: (ج ١/ص ٢٢١/ترجمة: ٢٠٢٧)

(٣) تهذيب التهذيب (ج ٣/ص ٢٠٢/ترجمة: ٣٨٦)

(٤) الكاشف: (ج ١/ص ٣٨٢/ترجمة: ١٤٦٤)

(٥) كتاب الثقات (ج ٥/ص ١٦٢)

(٦) الجرح والتعديل: (ج ٣/ص ٤٢٦)

(٧) التقريب (ص ٢٠٠/ترجمة: ١٨١٥)

(٨) تاريخ بغداد: (ج ٨/ص ٣٥٨/ترجمة: ٤٤٦٠)

(٩) الضعفاء الكبير: (ج ٢/ص ٦٣/ترجمة: ٤٦٠)

(١٠) ميزان الاعتدال (ج ٢/ص ٢١/ترجمة: ٢٦٥٠)

تعقبات الإمام الذهبي على الإمام العقيلي في كتابه "ميزان الاعتدال" . دكتور/ عبيد حسن حسن

وخلصه حاله: أنه ثقة، لتوثيق النسائي، والذهبي له ، وأما قول أبو حاتم : صدوق فأبو حاتم معلوم بتشدده ، وليس من شرط الثقة أن لا يخالف لذا قال الذهبي في الديوان ثقة، خولف في بعض حديثه، فلا بأس .
وبهذا يبين صحة تعقب الذهبي على العقيلي، وأنه تعقب معتبر، والله - تعالى - أعلى وأعلم.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

بعد هذه الرحلة العلمية الماتعة مع علمين من أعلام السنة النبوية المشرفة ، أحب أن أُبينَ خلاصة ما تعرضت له في هذا البحث فذكرت ترجمة موجزة للإمام الذهبي، وكذا عرّفتُ بالإمام العقيلي.

ثم طالعت كتاب «ميزان الاعتدال» كاملاً، واستخرجت منه تعقبات الإمام الذهبي على الإمام العقيلي، ودونتها في مسوّدَةٍ عندي، ثم إقتصرت على عشرة تعقبات قمت بدراستها، وتحريير القول فيها.

ثم وصلت إلى ثمرة الدراسة ومقصودها؛ وهي «الدراسة التطبيقية المتعلقة بالتعقبات التي تعقب فيها الإمام الذهبي الإمام العقيلي في النطاق المحدد للبحث.

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي على النحو

التالي:

١- إن الدافع لتعقبات العلماء بعضهم على بعض في مؤلفاتهم هو تنقيحها من الأوهام والأخطاء التي اعترتها، وصيانة للأجيال المتعاقبة من متابعة المؤلف على خطئه ووهمه؛ ولا يخفى ما في ذلك من خدمة للعلم، وإتمام لفوائده.

٢- إن أنواع التعقبات التي أوردتها الذهبي على العقيلي:

أ - إيرادها للرجل في «الضعفاء والمتروكين» بلا حجة ولا مستند، كما الحال في " الحُسَيْنُ بْنُ ذَكَوَانَ الْمُعَلَّمُ "

ج - عدم تمييزه بين الرواة، وقد ظهر ذلك في كلامه على "إِسْحَاقُ بْنُ نَجِيحِ الْمَطِّيُّ"، ولم يسلم هذا التعقب للذهبي.

ج- وقوع التصحيف في نسبة الراوي كما الحال "إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمِ السَّكُونِيِّ"، ولم يسلم هذا التعقب للذهبي.

٣- الوقوف على سعة اطلاع الإمام الذهبي ودقة نظره النقدي في «ميزان الاعتدال»، وتنبهه على ما أخطأ فيه من سبقه، وبيانه للصواب في ذلك، وفي أحايين كثيرة يُتابع من سبقه من أئمة النقد، ويستفيد منهم؛ فأستفاد الذهبي من

أقوال العقبلي كثيراً، حيث وافقه فيما يربو عن (٤٧١) ترجمة بحسب الإحصائية التي قمت بعملها في خلال مرحلة الإعداد لهذا البحث؛ فلا غرو فالذهبي - رحمه الله - من أهل الاستقراء التام في الرجال.

٤- أن من أنواع التوثيق التي اعتمد عليها علماء الجرح والتعديل «التوثيق الفعلي»، وهو الحكم على الراوي بأنه ثقة طالما أخرج له الأئمة في صحاحهم، أو أخرج له أحد الأئمة الذين اشترطوا الصحة، ومن أنواع التوثيق أيضاً «التوثيق الجماعي» وهو توثيق الراوي ضمن جماعة من الرواة من غير التنصيص على توثيقه بالذات، كقولهم: كان بقي لا يروي إلا عن ثقة، وكذا مالك، وأبو داود، وشعبة، ويحيى القطان كانوا لا يروون إلا عن ثقة.

٥- أننا أمام جبلين من جبال العلم ففي نطاق البحث والذي شمل عشرة تعقبات، أصاب الذهبي في ست بينما لم يسلم تعقبه في أربعة مواضع. وغير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

وأما عن أهم التوصيات، فهي كما يلي:

١- إعداد دراسة علمية موسعة تتناول تعقبات الحافظ الذهبي على أئمة النقد، وبيان صواب هذه التعقبات أو مجانبتها للصواب.

٢- إعداد موسوعة علمية حاسوبية متخصصة في رواة السنة النبوية، موسوعة للثققات، وأخرى للضعفاء، والاستعانة بأساتذة متخصصين للفصل في الراجح من أحوال الرواة، وكذلك تمييز الرواة المهملين، وتعيين المبهمين، وذلك يكون عوناً كبيراً للباحثين.

وفي الختام أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يلهمني الرشاد والصواب، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يبارك في هذا المجهود، وأن يجعل الإخلاص رائدي، والهدى مقصدي، والتوفيق حليفي، وأن ينفعني بهذا العمل وسائر المسلمين، وأن يرزقني صحبة النبي المصطفى الأمين صلى الله عليه وسلم في جنات النعيم.

فإنه جلّ جلاله هو الموفق والمعين والهادي إلى سواء السبيل إنه
سبحانه سميع قريب، ونعم المولى ونعم المجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله
رب العالمين.

وصل اللهم على نبينا محمد النبي المصطفى الأمين وعلى آله
وصحبه وسلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(فهرس بأهم المصادر والمراجع):

- ١- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء: ١٢ .
- ٢- الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٣- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم». المؤلف: ابن عبد الهادي الحنبلي. تحقيق وتعليق: د روية عبد الرحمن السويفي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٤- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. تأليف: للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دار النشر: دار طيبة - الرياض - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.
- ٥- البداية والنهاية المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. عدد الأجزاء: ١٥ .
- ٦- البداية والنهاية. المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. سنة النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ٢١ (٢٠ ومجلد فهارس).
- ٧- تاريخ أسماء الثقات». المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية - الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م. عدد الأجزاء: ١ .
- ٨- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م. عدد الأجزاء: ١ .
- ٩- تاريخ ابن معين (رواية الدوري). المؤلف: يحيى بن معين البغدادي. المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م. عدد الأجزاء: ٤ .

- ١٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١٥ .
- ١١- وراجعت أيضاً طبعة دار الكتاب العربي، بيروت. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء: ٥٢ .
- ١٢- تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ١٦ .
- ١٣- وراجعت أيضاً طبعة دار الكتب العلمية - بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧
- ١٤- تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م. عدد الأجزاء: ٤ .
- ١٥- تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ. عدد الأجزاء: ١٢ .
- ١٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م. عدد الأجزاء: ٣٥ .
- ١٧- التَّراجمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَالِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ لِمُغَلِّطَايَ (المَطْبُوع). مِنْ: تَرْجَمَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ إِلَى: تَرْجَمَةِ الْحَكَمِ بْنِ سَنَانَ. المؤلف: مغلطي بن قليج المصري الحنفي. تحقيق ودراسة: طُلابٌ وطَالِبَاتٌ مَرَحَلَةَ الْمَاجِسْتِير (لعام ١٤٢٤ - ١٤٢٥) شُعْبَةُ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ - جامعة الملك سعود. إشراف: د. علي بن عبد الله الصياح. تقديم: د. محمد بن عبد الله الوهبي. الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ. عدد الأجزاء: ١ .
- ١٨- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح. المؤلف: أبو الوليد الباجي الأندلسي. المحقق: د. أبو لبابة حسين. الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م. عدد الأجزاء: ٣ .

- ١٩- التعريفات. المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني. تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. عدد الأجزاء: ١ .
- ٢٠- التعريفات الفقهية. المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي. الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م). الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١ .
- ٢١- الثقات. المؤلف: ابن حبان البستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م. عدد الأجزاء: ٩ .
- ٢٢- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطُوبُغَا السُّودُويُّ الجمالي الحنفي. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. الناشر: مركز نعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م. عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).
- ٢٣- الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند. دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- ٢٤- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: حماد بن محمد الأنصاري. الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة. الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م. عدد الأجزاء: ١ .
- ٢٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عبد المعيد خان. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م. عدد الأجزاء: ٦ .
- ٢٦- الرسالة المستترفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. المؤلف: محمد بن أبي الفيض الكتاني. المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. الناشر: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: السادسة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. عدد الأجزاء: ١ .

- ٢٧- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. المؤلف: محمد عبد الحي اللكنوي الهندي. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء:
- ٢٨- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم. المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. المحقق: د. زياد محمد منصور. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ. عدد الأجزاء: ١ .
- ٢٩- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل. المؤلف: أبو داود السجستاني. المحقق: محمد علي قاسم العمري. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١ .
- ٣٠- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. المؤلف: أبو الحسن الدارقطني. المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الناشر: مكتبة المعارف - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١ .
- ٣١- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي. المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
- ٣٢- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. المؤلف: يحيى بن معين البغدادي. المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار. الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. عدد الأجزاء: ٢ .
- ٣٣- من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. عدد الأجزاء: ١ .
- ٣٤- موضح أو هام الجمع والتفريق. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. المحقق: د. عبد المعطي أمين قلنجي. الناشر: دار المعرفة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء: ٢ .

تعقبات الإمام الذهبي على الإمام العقبلي في كتابه "ميزان الاعتدال" .. دكتور/ عيد حسن حسن

- ٣٥ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد الجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م. عدد الأجزاء: ٤ .
- ٣٦ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ. عدد الأجزاء: ٣ .
- ٣٧ - المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠ م. عدد الأجزاء: ٤
٣٨. المعرفة والتاريخ. المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي. المحقق: أكرم ضياء العمري. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. عدد الأجزاء: ٣ .
- ٣٩ - المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور نور الدين عتر. ٤٠ - المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. المؤلف: أبو الفرج ابن الجوزي. المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م. عدد الأجزاء: ١٩ .
- ٤١ - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: نور الدين عتر. الناشر: مطبعة الصباح، دمشق. الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. عدد الأجزاء:
- ٤٢ - الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. عام النشر: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م. عدد الأجزاء: ٢٩ .

